# محضر جلسة لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

## عـــدد 19

- **تاريخ الاجتماع:** 10 جويلية 2024

- **جدول الأعمال:**

- الاستماع إلى ممثلي المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية بخصوص مقترح القانون عدد 2024/19 المتعلق بصناعة المكملات الغذائية.

- **الحضور:**

- الحاضرون: 06

-المتغيبون: 01

-المعتذرون: 03

**بداية الجلسة:** الساعة العاشرة والنصف صباحا

**نهاية الجلسة:** الساعة منتصف النهار

## I. أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم الأربعاء 10 جويلية 2024 خصّصتها للاستماع إلى ممثلين عن المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية التابع لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، حول مقترح القانون المتعلق بصناعة المكملات الغذائية.

وفي بداية الجلسة دعا رئيس اللجنة السيد نبيه ثابت ممثلي المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية لتقديم آرائهم ومقترحاتهم كتابيّا بخصوص فصول مقترح القانون فصلا فصلا، وذلك في أجل أسبوع.

وقدّم ممثلو المجمع عرضا مصورا وشاملا حول صناعة المكملات الغذائية في تونس، وذلك بإعطاء لمحة تاريخية عن هذا القطاع إضافة إلى استعراض خارطة في الوحدات الصناعية وشركات تسويق المكملات الغذائية، وأوضحوا أن تصنيع المكملات الغذائية التونسية بدأ منذ 24 سنة وأن تونس تُعتبر أول البلدان الإفريقية في صناعة المكملات الغذائية، مشيرين إلى أن هذه الصناعة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950 وفي فرنسا سنة 1990. كما بلغ عدد الوحدات الصناعية ما يقارب 50 وحدة صناعية تنضوي 46 وحدة منها تحت المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية التابع لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية. وبيّنوا أن هذه الوحدات تبيع في الغالب إلى شركات لتسويق المكملات الغذائية المصنعة محليّا والتي يبلغ عددها 70 شركة تسويق ذات قدرة تشغيلية عالية تصل إلى 6آلاف من أصحاب الشهائد العليا و14ألف عاملا. كما استعرضوا توزيع الوحدات الصناعية التابعة للمجمع وشركات التسويق على مختلف ولايات الجمهورية مبيّنين أن أغلب الشركات تتمركز في إقليم تونس الكبرى وتحقّق رقم معاملات تجاوز 1500 مليون دينار سنة 2023.

كما أكّدوا أن الهدف من احداث المجمع المهني لمصنعي المكملات الغذائية سنة 2019 هو العمل مع سلطة الاشراف على تنظيم القطاع وتطويره وذلك نتيجة للوعي المتزايد بالفوائد والنجاعة المحتملة للمكملات الغذائية على الصحة.

وأبرزوا أن أهم الصعوبات التي تعترض القطاع تتمثّل في غياب قانون ينظّمه وهياكل مؤهّلة لمراقبة جودة المنتوج على عكس عديد الدول التي ضبطت الإطار القانوني لهذا النوع من المنتوجات بكل دقة، مبيّنين أن أنشطة المجمع المهني لمصنعي المكملات الغذائية منذ تأسيسه ارتكزت أساسا على الاستئناس بما هو معتمد بالبلدان الرائدة في المجال على غرار دول الاتحاد الأوروبي ونخص بالذكر منها فرنسا وبلجيكا وإيطاليا، وبالتالي فإن سنّ قانون ينظم هذا القطاع يفتح أبواب التصدير إلى أوروبا في مجال صناعة المكملات الغذائية، هذا إلى جانب وجود طلب متزايد على المنتوجات التونسية في هذا المجال خاصة من السوق الافريقية.

كما أكّدوا في هذا الصدد قيام المجمع المهني لمصنعي المكملات الغذائية منذ إحداثه سنة 2019 بمراسلة سلطات الاشراف (13 مراسلة) وعقد لقاءات معها وعلى رأسها وزارة الصحة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة. وأنه تمّ تنظيم جلسة مع السيد وزير الصحة بتاريخ 14 أكتوبر 2020، الذي ثمن مجهودات المجمع وأذن بفتح مداولات مع الهياكل المختصة لهيكلة هذا القطاع، وتمّ تشريك المجمع في هذه المداولات.

وأكّد رئيس اللجنة أهمية مقترح القانون باعتباره يهدف إلى سدّ فراغ تشريعي في مجال صناعة المكملات الغذائية وتنظيمه وهيكلته في ظل تزايد أهميتها الاقتصادية يوما بعد يوم خاصة منذ جائحة كوفيد 19، معتبرا أنها بوابة لتنشيط التصدير خاصة إلى السوق الإفريقية والسوق الأوروبية، بالإضافة إلى تأثيراتها المباشرة على صحة المواطن. كما ثمّن مجهودات الغرفة الوطنية لمصنعي المكملات الغذائية وقيامها بمساندة فلسطين بما قيمته 100 ألف دينار من المكملات الغذائية. وتساءل رئيس اللجنة هل المكملات الغذائية التي تُباع عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي هل هي تونسية الصنع أم صنعت في الخارج؟ كما أوضح أهمية إعداد كراس شروط يخضع له مصنعو المكملات الغذائية. وأشار من ناحية أخرى إلى وجود توجّه بوزارة الصحة لتطبيق

القواعد الخاصة بتصنيع وتسويق الأدوية على المكملات الغذائية، وهو ما لا يستقيم من الناحيتين العلمية والقانونية.

وعبّر النواب عن ضرورة حماية ثرواتنا الفلاحية والنباتية التي يتمّ استخراج الزيوت الروحية منها وتصديرها ثمّ يتم شراؤها بالعملة الصعبة. كما ثمّنوا ارتفاع الطاقة التشغيلية لهذا القطاع ودعوا إلى ضرورة دعمه وسن قانون ينظمّه مشيرين إلى أهمية اطلاع المجمع على مقترح القانون وإثرائه بمقترحات تمثّل أهل المهنة.

وفي تفاعلهم مع تساؤلات أعضاء اللجنة بيّن ممثلو المجمع أن هذا الفراغ التشريعي حال دون مراقبة أو معاقبة القائمين بتصنيع أو تسويق هذه المنتوجات بصفة عشوائية لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي أين برزت مكملات غذائية محلية وأخرى مورّدة عبر عمليات تهريب كما أن البعض منها هو خليط بين الدواء والمكمّل الغذائي. وشدّدوا على أن مراحل تصنيع الدواء تختلف عن مراحل تصنيع المكملات الغذائية وبالتالي لا يمكن للوحدات الصناعية المتخصصة في صناعة الدواء أن تقوم بصناعة المكملات الغذائية. وبخصوص الزيوت الروحية لبعض النباتات أكّدوا أن الكيلو الواحد من زيت الكليل مثلا يتم تصديره إلى الخارج ب45 أورو اين يتمّ تحويله ثمّ نستورده ب1000 اورو، مضيفين أن المناخ في تونس يساعد على زراعة النباتات المستعملة في صناعة المكملات الغذائية.

وأوضحوا من جهة أخرى أنه كان يتمّ توريد المكملات الغذائية بنسبة 100% منذ 24 سنة مضت بينما في الوقت الراهن تغطّي الوحدات الصناعية التابعة للمجمع نسبة 70% من حاجيات السوق التونسية وتمثّل المكمّلات الغذائية نسبة 6% من مجموع الصادرات وهي نسبة قابلة للوصول إلى 24%.

وبيّن مدير عام شركة POLYPHARMA أن شركته شاركت في مجال المكملات الغذائية في كأس العالم الأخير لكرة القدم في قطر وكان بالإمكان إبرام صفقة في الغرض بملغ 1.5 مليون دولار شرط تقديم شهادة صحية من قبل وزارة الصحة، وتمت مراسلة وزارة الصحة في الغرض لكن قوبل المطلب بالرفض، مضيفا أن منتوجاتنا مقبولة في أكثر من 50 دولة.

وفي ختام الجلسة طالب رئيس اللجنة ممثلي المجمع بالتسريع في تقديم ملاحظات ومقترحات كتابية تستأنس بها اللجنة في مناقشة فصول مقترح القانون المعروض.

| رئيس اللجنة | مقرّر اللجنة |
| --- | --- |
| نبـــيه ثابـث | رؤوف الفقيري |